الاقتصاد الدائري في قَطَر 2

قضايا للمناقشة

المُلخَّص التنفيذي

مايو 2023

إرثنا earthna
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

جلوبال كاونسل

المُلخّص التنفيذي

تحديد مسار متكافئ نحو اقتصاد دائري

تشير تقديرات حديثة إلى أن أقل من 8% من جميع المواد المُنتَجة بشريا يتم إعادة تدويرها حاليًا في الاقتصاد العالمي[1]. تعكس هذه النسبة المئوية المنخفضة استهلاك البشرية المرتفع للغاية وعبء النفايات الذي يخلقه هذا الاستهلاك. ويثير ذلك بشكل متزايد مخاوف جسيمة بشأن الاستدامة طويلة الأجل لنظامنا الاقتصادي العالمي الحالي. ويعد هذا تحذيرًا بالنسبة للكثيرين بشأن تأثيرات الحفاظ على النموذج الاقتصادي الخطي الحالي، وما ينتج عنه من استنفاذ للموارد الطبيعية غير المتجددة وفقدان التنوع البيولوجي على نطاق الكوكب.

عند النظر إلى الأمر بتفاؤل، سنجد أن ذلك يُعدُّ أيضًا مقياسًا للإمكانات الموجودة لتحسين استدامة استخدام مواردنا وتنمية الاقتصاد.

قد يجادل البعض بأن تحقيق كليهما أمر مستحيل لأن المفاهيم متعارضة، وأن الأمر مجرد تناقض مفاهيمي. ومع ذلك، أنجزت الكثير من الأعمال مؤخرًا وقد شهدت على جدوى تحقيق النمو الاقتصادي والحد بشكل كبير من اعتماد البشرية على موارد الكوكب المحدودة. ويكمن في جوهر هذا النهج مفهوم الاقتصاد الدائري.

يقلل الاقتصاد الدائري بشكل كبير من العبء البيئي لنظامنا الاقتصادي الخطي غير المستدام من خلال اعتماد ثلاثة مفاهيم مجربة ومختبرة جيدًا وهي: تقليل الاستخدام، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير. لذلك يمكن إعادة تعريف النفايات على أنها فقط تلك المواد التي "تتسرب من الحلقة الاقتصادية العالمية للمنفعة" وبالتالي يتم تقليصها بشكل كبير. عندما تُنتج النفايات، يجب "إعادتها بأمان إلى الأرض". وكلمة "بأمآن" هنا تعني عدم وجود تأثيرات على سلامة المحيط الحيوي للكوكب نتيجة لهذه العملية.

الانتقال إلى اقتصاد دائري إذن، لا يتعلق فقط بإعادة تدوير النفايات واستخدام المواد المتجددة. بل إنه دلالة أيضًا على نظامٍ عالمي يعيد توزيع المواد الحيوية ويزيد من الإنتاجية ودورة الحياة الدورية لجميع المنتجات والمواد من خلال ما يسمى "إلغاء مفهوم النفايات" و"إدخال مفهوم الطاقة المتجددة". وبالتالي، فإن "مخرجات النفايات" من إحدى الصناعات (بما في ذلك المواد التي وصلت إلى نهاية "دورة حياتها الاقتصادية" في كل قطاع)، تصبح مدخلات لصناعة أخرى.

وعليه، فهناك حاجة ضمنية عند التحول إلى اقتصاد دائري إلى إجراء تغييرات جذرية في التصنيع والاستهلاك عبر سلسلة القيمة، وهو مسعى ليس بالهين. ويتطلب ذلك، اتخاذ العديد من الإجراءات المتعمدة والمركزة لتحقيق الانتقال عبر السياسات والساحة السياسية في جميع البلدان، وعلى المستوى الشخصي أيضًا. ويعني ذلك تبني تفكير جديد في مجال السياسات، وتسريع وتيرة الاختراعات التكنولوجية الجديدة، وتقديم نماذج تجارية مبتكرة، وإدخال تحسينات على ممارسات إنتاج واستهلاك الموارد اليومية، وأخيرًا اعتماد سلوكيات جديدة [2].

ستحتاج كل دولة في جميع أنحاء العالم إلى رسم مسار انتقالي لخلق اقتصاد دائري حقيقي. وكما ذكرنا سابقًا، هذه ليست بمهمة سهلة، وحتى البلدان التي تتمتع بسمعة طيبة في الحث على تبني سياسات الاستدامة المستنيرة، والتي تُعدُّ "متبنية مبكرة" للمبادئ الاقتصادية الدائرية، لم تقطع شوطًا كبيرًا في هذا الاتجاه. وأيًا كان المسار المُعتَمد الذي يقود أي دولة نحو تبني اقتصاد دائري، يجب الاعتراف بأن هذه العملية يجب أن تكون متكافئة أيضًا إذا كانت مستدامة بالفعل.

مسار الاقتصاد الدائري في قَطَر

وجدت دراسة حديثة أجراها مجلس التعاون الخليجي أن المنطقة يمكن أن توفر ما يصل إلى 138 مليار دولار بحلول عام 2030 من خلال الانتقال إلى نموذج دائري. [4] لذلك، هناك أساس منطقي جيد لقَطَر للسعي لتطبيق مسار اقتصادي دائري خاص بها. علاوة على ذلك، فإن الالتزام برسم دقيق لهذا المسار، متأصل في رؤية قَطَر الوطنية 2030 والتطلعات التي تتبناها. وعلى الرغم من التحديات العملية التي تصاحب إدماج الاستدامة ضمن وتيرة التنمية المتسارعة، إلا أن قَطَر أحرزت تقدماً جيدًا منذ نشرها لرؤية قَطَر الوطنية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية اللاحقة لها.[3]

التأكد من الالتزام بالقيم الثقافية والإسلامية، التي هي جوهر الهوية القَطَرية، يمثل جزء أساسيًا من رؤية قَطَر الوطنية، ويدعم أي تطور وتحول في الاقتصاد القَطَري. حيث تحتل حقوق الإنسان والبيئة مكانة مركزية في تلك القيم الإسلامية. {وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ}.[4] فمن خلال التحول إلى اقتصاد دائري، يمكن لقَطَر حماية المجتمع مع تحويل الاقتصاد والحفاظ على التوازن بين الطبيعة والتنمية البشرية.

الضيافة

قطاع الضيافة هو قطاع متنام وذو أهمية خاصة للتنويع الاقتصادي في قَطَر.

83%

مع تزايد الوعي العالمي بالقضايا المتعلقة بالاستدامة، هناك طلب متزايد على السياحة المستدامة، حيث يعتقد 83% من السياح العالميين أن السفر المستدام أمر أساسي.

من المتوقع أن يصل سوق السياحة البيئية العالمية

وهذا يوفر فرصة كبيرة لقَطَر للاستفادة من هذا النمو.

إلى 334 مليار دولار

بحلول عام 2027[24]

من خلال تنفيذ تدخلات لزيادة دائرية قطاع الضيافة، يمكن لدولة قَطَر تحقيق خفض في انبعاثات الكربون بمقدار

0.09 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

يمكن أن تؤدي مثل هذه التدخلات أيضًا إلى توفير أكثر من

3 ملايين
متر مكعب
من استهلاك المياه

38 جيجاوات
في الساعة انخفاض
في استهلاك الطاقة

3,700 طن
انخفاض في النفايات

الغذاء والنفايات المنزلية

يعتبر الاكتفاء الذاتي الزراعي من الأمور المحورية في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لدولة قَطَر.

يوفر الاكتفاء الذاتي فرصة كبيرة لتنويع الاقتصاد وجعل قَطَر مركزًا للابتكار لإنتاج الغذاء المستدام.

~60%

حالياً، 60% من النفايات المنزلية في قَطَر تتكون من النفايات العضوية، حيث ينتج كل شخص أكثر من نصف طن من نفايات الطعام كل عام.[8]

في حالة تنفيذ التدخلات السياساتية الموصى بها، يمكن لقَطَر توفير أكثر من:

784000 طن
من النفايات العضوية ونفايات التعبئة لتحول دون إرسالها إلى مكب النفايات

أكثر من 1.3 مليون طن
من مكافئ ثاني أكسيد الكربون ستقل من إجمالي الانبعاثات

2.1 مليار ريال قطري
سنويا صافي
الفوائد المقدمة

البيئة المبنية

مع نمو الاقتصاد القَطَري، ينمو قطاع البناء وعدد السكان.

يمكن للتغييرات في هذا القطاع أن يكون لها تأثير عميق على البلد بأكمله.

ما يقرب من

60%

من استهلاك الكهرباء
في قَطَر من القطاع السكني [3]

مكن إجراء تخفيضات كبيرة في البصمة الكربونية لدولة قَطَر كل عام من خلال التدخلات التي تركز على تحقيق كفاءة التشغيل في البيئة المبنية طوال عمر المبنى. مثل هذه التدخلات لديها القدرة على خفض الانبعاثات بمقدار 0.3 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بجانب توفير طاقة سنوية محتملة تبلغ 1,080 جيجاوات في الساعة ومزايا صافية بقيمة 4 مليار ريال قَطَري بالإضافة إلى ازدهار الصحة والرفاه.

مكن أن تَبرز قَطَر كرائدة في مجال الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال البناء على إرث كأس العالم والتطورات المستدامة الأخرى.

تتمتع قَطَر بفرصة أن تصبح مبدعة ورائدة، تقود التقدم نحو اخضرار قطاع البيئة المبنية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

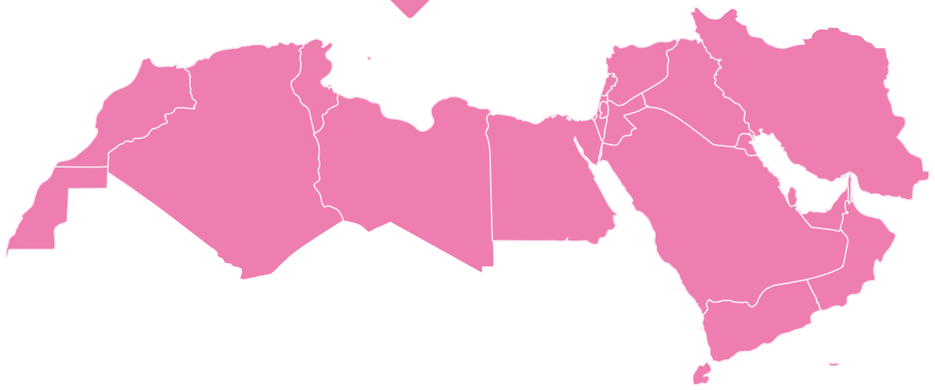

نهجنا:
الإمكانيات، تحديد الأولويات، الآثار
سعت دراسة أولية للحصول على تعليقات من خلال ورش عمل واستطلاعات حول كل من:

- عقبات الانتقال إلى الاقتصاد الدائري؛
- والفرص التي يمكن تحقيقها عبر ستة قطاعات (الضيافة والمياه، والبلاستيك (بما في ذلك الأزياء والتغليف)، والأغذية والنفايات المنزلية، والبيئة المبنية، الانتقال في أنظمة الطاقة و الموارد المتجددة.

تشير الردود إلى أن الضيافة، والأغذية، والنفايات المنزلية، والبيئة المبنية لديها أكبر فرصة للتطور بما يتماشى مع جدول الأعمال الاقتصادي الدائري في المناطق المتنامية الاقتصاد. سيتم النظر في الطاقة والمياه بشكل منفصل. يعتمد هذا التقرير على نهج السياسات المحددة في تلك المناقشات الأولية. ويسعى إلى تحديد السياسات والتدخلات التي يمكن أن يكون لها أكبر تأثير، وتكون عملية، ومن المرجح أن تكون فعالة من حيث التكلفة.

تم النظر في السياسات والتدخلات تحت مظلة أربعة أدوات للسياسات:

- المالية؛
- التشريعية؛
- النهج التمكينية؛
- ورفع مستوى الوعي

تم تقييم كل تدخل سياساتي لتحديد مدى إمكانية دمجها في النظام الاجتماعي والاقتصادي لدولة قَطَر والتأثير الذي سيكون لها على الناس، والاقتصاد، والبيئة.

تم استخدام ثلاث طرق لتحقيق ذلك:

1. استطلاع شمل أكثر من 100 خبير وشركة وصانع سياساتٍ في قَطَر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. طُلِب من المشاركين تقديم وجهات نظرهم حول كيفية توافق التدخلات السياساتية مع رؤية قَطَر الوطنية 2030 ودعمها.
2. ركزت سلسلة من المُقابَلات المتعمقة المستهدفة مع 12 من صانعي السياسات، والأكاديميين، وأصحاب المصلحة الرئيسيين في قطر على أولئك الذين سيكونون مسؤولين عن تنفيذ توصيات السياسة المحددة في التقرير، بما في ذلك الوزارات، والفنادق، وشركات القطاع الخاص في القطاعات المُستهدَفة.
3. بحث مكتبي مكثف عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وخارجها لتقييم تأثير السياسات التي يمكن تكييفها لتقييم الأثر الاقتصادي والبشري والبيئي لكل سياسة وتدخل في السياق القَطَري. تم النظر في التقييمات جنبًا إلى جنب مع الأولويات والقيم الوطنية بما في ذلك رؤية قَطَر الوطنية والركائز الثلاثة للاستدامة. [6]

من خلال مشاوراتنا الأولية، حددنا نهجًا شاملاً باعتباره ضروريًا للانتقال إلى اقتصاد دائري. لا توجد سياسة واحدة يمكنها تحقيق هذا الانتقال بمفردها، لذا تحتاج قَطَر إلى تطوير إطار عمل ينسق السياسات للتعامل بشكل شامل مع العوائق التي تحول دون الدائرية.

تبين أن الأدوات الأكثر فعالية هي:

التشريعية
اللوائح الخاصة بإعداد التقارير، والبنية التحتية، والشهادات

التمكين
التكنولوجيا، وتخضير سلاسل التوريد، وجمع البيانات

التوعية
الحملات التثقيفية واستخدام وسائل الإعلام والدعاية

في ظل هذه الأدوات، حددنا تدخلات محددة واختبرناها لتحديد مدى فعاليتها للاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي لدولة قَطَر وتأثيرها على الناس، والاقتصاد، والبيئة.

النتائج

الضيافة

يوفر الحد من الآثار البيئية السلبية خدمات مستدامة بالفعل.

يوفر الحد من الآثار البيئية السلبية خدمات مستدامة بالفعل. على الصعيد الدولي، التدخلات السياساتية الحكومية الخاصة بالضيافة قليلة جدًا. ومع ذلك، يميل القطاع لتبني استرتاتيجيات مستدامة من القطاعات المختلفة لتحسين كفاءته التشغيلية لتوفير الخدمات المستدامة. لذلك، غالبًا ما يتأثر القطاع بسياسات أوسع تتعلق بالبناء، والنقل، والطاقة، والنفايات والتي تم تشجيعها لاستهداف الاقتصاد بأكمله. مع توسع قطاع الضيافة في قَطَر، هناك فوائد لنَهج أكثر مركزية من شأنه أن يضمن أن يُنظَر إلى الضيافة على أنها ضمن نَهج الدولة الأوسع والموثوق به للدائرية مما يجعل ذلك حافزًا لقطاع السياحة.

التحديات الرئيسية:

- يمكن أن تساعد عملية جمع البيانات المتعلقة بكفاءة الفنادق الحالية ومخاوف وأولويات الزائرين، إذا تم تعميمها في جميع أنحاء القطاع، في ضمان أن يبقى قطاع الضيافة في قَطَر وهيئة السياحة على صلة بالأمر وإثراء تطوير السياسات المستقبلية بشكل كبير.
- من المهم وضع سياسة إلزامية لإدارة النفايات في جميع أنحاء القطاع تستند على التعامل بالمبادئ الخمس: [الرفض، والتقليل، وإعادة الاستخدام لغرض مختلف وإعادة التدوير].
- سيستفيد قطاع الضيافة بشكل كبير من وضع سياسات خضراء ومستدامة للمشتريات و مستدامة على نطاق الدولة، حيث تقود تلك السياسات الاقتصاد بشكل جماعي نحو إنشاء سلسلة توريد أكثر استدامة.
- إن زيادة وعي الزائرين والموظفين على حد سواء يعزز من أهمية وتنفيذ السياسات المستدامة التي تؤثر على خدمات الضيافة.

الفوائد المقدرة: قُدِّر صافي الفوائد الاقتصادية عبر جميع السياسات والتدخلات التي تمت دراستها بأكثر من 114 مليون ريال قَطَري كل عام. ومن شأن قطاع خدمات السياحة المستدامة أيضا أن يتيح فرصًا متزايدة للعمالة ويدعم الاقتصاد المحلي ونماذج جديدة للأعمال التجارية. يُقدَّر إجمالي وفورات انبعاثات الكربون عبر جميع السياسات التي تمت مراجعتها هنا 0.09 مليون طن سنويًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

الغذاء والنفايات المنزلية

هناك فرص كبيرة للحد من هدر الطعام والآثار السلبية على البيئة، والاقتصاد، وصحة الإنسان في هذا القطاع.

إمكانيات لاقتصاد دائري ديناميكي. يُعدُّ استهلاك الأغذية وتعبئتها وتغليفها مصدرًا رئيسيًا للنفايات. ينتج مكب النفايات كميات كبيرة من الميثان، وهو من الغازات الدفيئة القوية. وبالتالي، فإن موردي الأغذية والخدمات ذات الصلة مثل التغليف لهم تأثير كبير على البيئة وابتكار المنتجات والخدمات لتحسين الدائرية.

التحديات الرئيسية. يمكن أن تكون القرارات المتعلقة بالنظام الغذائي خيارًا شخصيًا للغاية، حيث يرغب عدد قليل من البلدان في تنظيم النظام الغذائي لعامة الناس. لذلك ليس من المستغرب أن تركز التدخلات الأكثر شيوعًا في الاستطلاعات والمقابلات على دفع سلوك المستهلك للتغيير من خلال حملات التوعية ومكافحة هدر الطعام. ويُعدُّ تغيير السلوك، وتقليل التغليف، وتخضير سلسلة التوريد أمورًا بالغة الأهمية في هذا القطاع من أجل إجراء تغييرات فعالة. وكما هو الحال في جميع القطاعات، فإن جمع البيانات مهم لضمان إمكانية رصد مدى فعالية التدخلات بمرور الوقت وتقديم التدخلات المستهدفة.

الفوائد المقدرة: قُدر صافي الفوائد الاقتصادية عبر جميع السياسات والتدخلات التي تم بحثها ودراستها 2.1 مليار ريال قَطَري كل عام بالإضافة إلى زيادة فرص العمل. وُيقدَّر إجمالي وفورات انبعاثات الكربون عبر جميع السياسات التي تمت مراجعتها هنا 1.3 مليون طن سنويًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

البيئة المبنية

فرص الحد من الآثار السلبية على البيئة وصحة الإنسان من خلال توسيع دورة حياة البيئة المبنية.

إمكانيات لاقتصاد دائري ديناميكي. كانت التدخلات السياساتية، التي تَبَيَّنَ أنها الأكثر تأثيرًا، هي النُهُج الأكثر تدخلاً والتي تعتمد على التشريع الحكومي. كما سلطت المشاورات الضوء على أنه يمكن تحقيق نَهج شامل من خلال وضع "استراتيجية مباني مستدامة" لكل من المباني القائمة والجديدة.
وكان ذلك فعالاً للغاية في أماكن أخرى، مثل أوروبا والمملكة المتحدة، في تحديد الاتجاه وخلق الثقة فيما يخص سياسة الشركات. هناك أيضًا ميزة في الاستفادة من فرص الأعمال الجديدة والابتكار للمساهمة في اقتصاد مستدام.

التحديات الرئيسية. ومن التحديات الهامة التي أثيرت خلال المشاورات، عدم وجود تشريع حكومي. التشريعات التي يقودها القطاع العام هي المفتاح لتوسيع نطاق استيعاب ممارسات الاقتصاد الدائري. كما هو الحال في المجالات الأخرى، هناك ضعف متأصل في الاعتماد على البيانات والمنهجيات غير المحلية لتقييم الأثر، مع الاشارة إلى أن توفر تقييم لأثر الاستراتيجيات و السياسات بناء على بيانات محلية سيكون له أثر ايجابي كبير في تبني سياسات محلية ناجحة.

الفوائد المقدرة. قُدرت الفوائد الاقتصادية الصافية عبر جميع السياسات والتدخلات المستكشفة 4 مليارات ريال قَطَري سنويًا بالإضافة إلى زيادة فرص العمل. يُقدَّر إجمالي وفورات انبعاثات الكربون في جميع السياسات 0.3 مليون طن سنويًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

التدخلات الثلاثة الأكثر تأثيرًا بناءً على النتائج التي توصلنا إليها هي:

الضيافة

اعتماد شهادات لمعايير الاستدامة، مثل **جوائز المفتاح الأخضر**، في جميع الفنادق. الفوائد المقدرة كل عام: صافي الوفورات الاقتصادية **83 مليون ريال قَطري سنويًا، 0.07 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون** من الانبعاثات، **وخفض استهلاك المياه بمقدار 1,5 مليون متر مكعب.**

إتاحة الوصول إلى البيانات من خلال **القياسات الذكية والاستطلاعات السياحية** لتمكين التدخلات المستهدفة. الفوائد المقدرة سنويًا: تحقيق وفورات اقتصادية صافية بمعدل **31 مليون ريال قَطري سنوياً، 0.02 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وخفض استهلاك المياه بمقدار 1,5 مليون متر مكعب.**

اعتماد **"بليدج"** وهي شهادة وقياس معياري لمخلفات الأغذية في الفنادق. الفوائد المقدرة كل عام: صافي المدخرات الاقتصادية **1.4 مليون ريال قَطري** سنويًا، **0.001 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون، 2 كيلو طن غذائي.**

الغذاء والنفايات المنزلية

جمع النفايات والتحلل الحيوي. الفوائد المقدرة كل عام: صافي المدخرات الاقتصادية **1.3 مليار ريال قَطري** سنويًا، **1.06 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون.**

حجز غاز الميثان من مكب النفايات الحالي في مسيعيد. الفوائد المقدرة سنويًا: وفورات اقتصادية صافية بمعدل **13 مليون ريال قَطري** سنويًا، **0.013 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون.**

آلية المسؤولية الممتدة على المُنتِجين لتحميل تكلفة إعادة تدوير على منتجي العبوات. الفوائد المقدرة سنويًا: صافي المدخرات الاقتصادية **647 مليون ريال قَطري سنويًا، 0.14 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون.**

البيئة المبنية

إصدار شهادات أداء الطاقة الإلزامية لجميع المباني القائمة. الفوائد المقدرة سنويًا: صافي المدخرات الاقتصادية **10 مليون ريال قَطري سنويًا، 0.05 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون.**

زيادة نسبة المجموع المعاد تدويره. الفوائد المقدرة سنويًا: صافي المدخرات الاقتصادية **5.8 مليون ريال قَطري سنويًا، 0.009 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.**

تبني الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة في جميع المباني الجديدة. الفوائد المقدرة سنويًا: صافي المدخرات الاقتصادية **3.7 مليار ريال قَطري سنويًا، 0.15 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون.**

خمسة مبادئ استراتيجية لبناء اقتصاد دائري

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقةً نامية ذات اقتصاد سريع النمو وإمكانات عالية للدائرية.

إرساء الأسس لمجموعة من التدخلات السياساتية ضرورة للتعجيل بالنمو الأخضر. يمكن تطبيق نهج من أعلى إلى أسفل باستخدام التشريعات المدعومة بالتعليم والرسائل المباشرة وعند الضرورة، فرض التدابير اللازمة للإنفاذ. وهذا من شأنه أن يُظْهِر دافع الحكومة ودورها القيادي، مما يرسل إشارة قوية إلى الشركات والمجتمع في قَطَر وعلى الصعيد الدولي. وهذا بدوره سيوفر للقطاع الخاص الإطار والثقة ليحذو حذوه ويزود السكان بالأدوات والهياكل الأساسية التي تمكنهم من التحول للدائرية بنجاح في حياتهم اليومية.

من خلال التحليل الذي بني على أساسه هذا التقرير، يمكن استخلاص بعض المبادئ الرئيسية لاستراتيجية الاقتصاد الدائري في قطر.

1 **جمع البيانات واستخدامها لإثراء السياسات**

لا يزال جمع البيانات وتوليدها يشكلان تحديًا كبيرًا أمام وضع تدخلات محددة الأهداف في مجال السياسات. لا تتوفر بيانات الانبعاثات الخاصة بكل قطاع، ولا توجد حتى الآن استراتيجية متماسكة لجمع البيانات عبر القطاعات وفيما بينها. وإلى أن يحدث ذلك، فإن رسم السياسات يعتمد بشكل كبير على منهجيات تقييم الأثر التي لا تعكس الحقائق القَطَرية بشكل كامل. وهنا، لدى قَطَر فرصة كبيرة لتحفيز وتحسين قدرتها على جمع البيانات والاستفادة منها.

2 **اتباع نهج على نطاق المنظومة**

ثمة حاجة إلى اتباع نهج على نطاق المنظومة إزاء وضع السياسات لتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة أثناء عملية صنع القرار. وسيؤدي وضع سياسات وأنظمة توفر خارطة طريق لمعالجة الثغرات في مختلف القطاعات إلى نتائج أكثر تأثيرًا. وستستفيد قَطَر من "خطة النمو الأخضر" الشاملة والتي بدورها ستدعم رؤية قَطَر الوطنية 2030. ستَجمع الخطة جميع الإدارات الحكومية وتحدد مسارات التنفيذ التفصيلية ومؤشرات الأداء الرئيسية لدعم إزالة الكربون والتنوع البيولوجي في الاقتصاد بشكل عام.

3 **وضع إطار تشريعي قوي للتغيير**

اعتبر معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن النُهَج التشريعية الواسعة، الغائبة إلى حد كبير حاليًا، هي الأكثر ضرورة وتأثيرًا. توفر التشريعات إطارًا واضحًا وقويًا للتغيير، وتشير النتائج إلى أن الأنظمة والمعايير المتسقة مهمة لتمكين صناع القرارات من وضع سياسات قائمة على الأدلة.

4 **توعية المُستهلِكين والمواطنين**

لكي تكون السياسات الجديدة ناجحة، فإنها بحاجة إلى إقتناع المُستهلِك. يتمثل أحد العوائق الرئيسية أمام التحول الدائري للاقتصاد في الافتقار إلى الوعي بالمبادرات، حيث أن القوانين والحوافز المستدامة موجودة بالفعل. ومن شأن إنشاء مركز اقتصادي دائري واسع النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يساعد في معالجة هذا الأمر. لأنه سيكون متجرًا شاملاً للشركات والعامة، مما يولد المشاركة ويعزز المبادرات. وفي النهاية، وعي المستهلك والمواطن هو مفتاح القناعة بالتغيير بالكامل. يجب أن تكون الأدوات السياساتية التوعوية والتثقيفية، مثل توجيه الموظفين أو حملات توعية المستهلك، جنبًا إلى جنب مع التغيير التشريعي.

5 **دمج استراتيجية الاقتصاد الدائري مع استراتيجية قَطَر للاستثمار الأجنبي المباشر**

وينبغي لقَطَر أن تستفيد من استراتيجيتها المتعلقة بالمنطقة الحرة ونهجها المفتوح إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن توسيع نطاق التدفقات المالية للابتكار الاقتصادي الدائري سيمكّن قَطَر من احتضان الأعمال التجارية ورجال الأعمال الجدد الذين سينوعون اقتصادها.

الخطوات التالية

يعرض هذا التقرير أفضل الأدلة المتاحة لتأثير الانتقال الدائري على الاقتصاد في قَطَر عبر القطاعات الثلاثة. وينبغي اعتبار التقييمات الواردة في هذا التقرير بمثابة توجيهات وليس نتائج نهائية. اعتمدت الوفورات الاقتصادية على تقديرات المملكة المتحدة للتكلفة الاجتماعية للكربون، والتكلفة الاقتصادية لانبعاث طن واحد من ثاني أكسيد الكربون. اعتمدت التحليلات بشكل كبير على تقييمات الأثر في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لأنها إلزامية جنبًا إلى جنب مع المقترحات السياساتية الجديدة في العديد من البلدان الأوروبية ولكنها لا تستخدم على نطاق واسع في أماكن أخرى. كما آن استخدام هذا النهج في مجالات أخرى لا يعد مناسبا". وفي بعض الحالات، كان لا بد من وضع افتراضات حيثما كانت هناك ثغرات في البيانات المتاحة. ولفهم الأثر الكامل لهذه النُهُج وإمكاناتها، يجب إجراء تقييم كامل من خلال تحليل دورة الحياة، والنمذجة الاقتصادية الأوسع نطاقًا، وجمع البيانات. بالنسبة لبعض التدخلات، ستكون هناك حاجة إلى دراسات جدوى على أرض الواقع للإلمام بالتكاليف والفوائد. ويرد في الملحق 2 معلومات مفصلة عن الأدلة التي تم جمعها والافتراضات المتعلقة بالتقييمات.

ومع ذلك، تشير الاستنتاجات الأولية إلى احتمال تحقيق وفورات بيئية واقتصادية كبيرة من تدخلات محددة. يمكن أن تستفيد قَطَر سنويًا، عبر القطاعات الثلاثة، من خفض انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون بمقدار 1.7 مليون طن، وصافي الفوائد الاقتصادية تبلغ 6 مليارات ريال قَطَري إلى جانب الرفاهية الاجتماعية وفوائد التنوع البيولوجي. وكرؤية لما يمكن أن يوفره الاقتصاد الدائري لقَطَرعبر ثلاثة قطاعات من الاقتصاد، يمكننا أن نكون واثقين من تلك استنتاجات. فقد ظهرت الفائدة التي يمكن أن يتمتع بها الاقتصاد الدائري لشعب قَطَر وبيئتها واقتصادها. فهناك فرص هامة على نطاق الدولة يتيحها التحول عن النموذج الخطي.

تبرز العديد من التدخلات باعتبارها الأكثر جدوى لقَطَر، والتي ستحتاج إلى مزيد من التدقيق والمعالجة في المرحلة التالية من العمل. ستشمل المرحلة التالية تحليل دورة حياة الاقتصاد المحلي القَطَري بأكمله، ويعد هذا التحليل الأول من نوعه على مستوى العالم. سيتم استخدام أفكار هذا العمل وجميع الأعمال الأخرى إلى الآن لإنشاء خطة مدعومة بالبيانات، وقائمة على السياسة، ومخصصة للانتقال إلى اقتصاد دائري. وعليه يمكن تحديد المجالات التي يمكن أن يكون للتدخلات السياساتية أكبر تأثير بالنسبة لقَطَر، وكذلك تحديد المسار الاستراتيجي، مصحوبا بخطة تنفيذية مفصلة لعملية الانتقال.

الضيافة

تتوقع قَطَر للسياحة وصول

7 مليون

زائر كل عام بحلول 2030

الإجراءات الرئيسية

اعتماد شهادات لمعايير الاستدامة (مثل جوائز المفتاح الأخضر) لضمان استيفائها للحد الأدنى من معايير الاستدامة

اعتماد "بليدج" الخاص بمعيار قياس نفايات الطعام للفنادق

إتاحة البيانات لإعلام صنع السياسات بشكل أفضل

إجمالي الخفض في انبعاثات الكربون عبر جميع التدخلات السياساتية

تقدَّر بنحو 0.09 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

سنويًا في قطر

"الاقتصاد الدائري ليس فقط فرصة للقيادة بالقدوة، ولكن أيضًا للتأثير على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمي"

الفنادق في قَطَر من بين أكثر الفنادق كثافة في انبعاثات الكربون في العالم، بمتوسط انبعاثات يبلغ

91 كجم

من ثاني أكسيد الكربون

للغرفة المشغولة في الليلة بمعدل 4.5 مرات أعلى من المتوسط العالمي.

1. يرى ما يقرب من نصف المشاركين في الاستطلاع أن المعايير التنظيمية هي المقياس الأعلى، حيث يتم تقديمها من خلال نَهج متسق ومساعدة في زيادة الوعي والفهم.
2. حدد المشاركون في الاستطلاع زيادة الوعي كإجراء ذي أولوية قصوى. يمكن أن يكون لتفويض اعتماد "بليدج" (نظام اعتماد طوعي للحد من هدر الطعام) تأثير كبير من خلال الوعي والحد من النفايات
3. يمثل جمع البيانات حاليًا تحديًا رئيسيًا لجميع القطاعات الثلاثة، وليس فقط الضيافة، وهو مفتاح لتمكين صنع السياسات بشكل مستنير.

الغذاء والنفايات المنزلية

قَطَر دولة تعتمد على استيراد المواد الغذائية بمعدل

80%

من الأغذية

تشكل مخلفات الطعام

60%

من النفايات الصلبة المنزلية في قَطَر

"سواء كنا ننظر إلى الإنتاج المحلي مثل إنتاج الغذاء في قَطَر، أو ننظر إلى استدامة الاقتصاد الدائري [في] البلد، نفتقر إلى التشريع. ستضع اللائحة إرشادات لهذه الشركات [و] تتيح الفرص للآخرين".

الإجراءات الرئيسية

التقاط انبعاثات الميثان من مكب النفايات الحالي في مسيعيد.

جمع النفايات وإعادة تدويرها وتحويلها إلى سماد.

آلية تضع مسؤولية ممتدة على المُنتِجين لتحميل تكلفة إعادة تدوير على منتجي العبوات.

إجمالي الوفورات في انبعاثات الكربون عبر جميع سياسات الأغذية والنفايات المقترحة

تُقدَّر بإجمالي 1.3 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

عالميًا كل عام

صافي الفوائد الاقتصادية تبلغ 2.1 مليار ريال قَطَري توفير سنويًا عبر التدخلات المحتملة المحددة

يمكن منع وصول 78000 طن من النفايات إلى مكب النفايات كل عام من خلال جميع السياسات

1. يرى المشاركون في الاستطلاع أن جمع النفايات وتحويلها إلى سماد يمثل أولوية قصوى للتدخل السياساتي في مجال الغذاء والنفايات المنزلية، يرى 95% منهم أن لها تأثيرًا إيجابيًا على الاستدامة.
2. 88% من المشاركين يؤيدون التقاط غاز الميثان من مكبات النفايات.

البيئة المبنية

البناء والتصنيع
هي المسؤولة عن حوالي

17%

من إجمالي انبعاثات
الكربون في قَطَر

الإجراءات الرئيسية

زيادة نسبة الركام المعاد تدويره في البناء.

شهادة أداء الطاقة للمباني القائمة.

اعتماد المعايير الخضراء للمشتريات الحكومية.

من خلال جميع سياسات البيئة المبنية المقترحة

يُقدَّر إجمالي التوفير بحوالي 4 مليار ريال قَطَري

عالميًا كل عام

"عليك أن تفكر في دورة الحياة الكاملة للمبنى من البناء إلى الهدم لتطوير المبنى بطريقة مستدامة"

إجمالي وفورات انبعاثات الكربون من خلال جميع سياسات البيئة المبنية المقترحة مقدرة بإجمالي

0.3 مليون

طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون عالميًا كل عام

1. حدد المشاركون في الاستطلاع أن استراتيجية الأعمال المستدامة وشهادات تقييم الاستدامة العالمية الإلزامية مثل "ليد" من المجالات ذات الأولوية القصوى.

2. تم تحديد الإلزام باتباع نظام تصنيف "ليد" وأنظمة أداء الطاقة أثناء تقييمات الأثر بأنها ذات التأثير الأكثر أهمية. واعتبر استخدام الركام المعاد تدويره أيضًا ابتكارًا مهمًا.

المَراجع

1. **Circularity Gap Report Initiative,** "Executive Summary," Circularity Gap Report 2023, 2023, Accessed: Feb. 20, 2023. [Online]. Available: https://assets.website-files.com/5e185aa4d27bcf348400ed82/63c69d048f937c2921c0285c_ CGR%202023%20-%20Executive%20Summary.pdf
2. **F. and R. A. Department for Environment,** "Circular Economy Package policy statement," 2020. https://www.gov.uk/ government/publications/circular-economy-package-policystatement/circular-economy-package-policy-statement (accessed Feb. 20, 2023).
3. **L. Laiq,** "Islam's insights on sustainability and the environment," Al Hakam, 2021. https://www.alhakam.org/ islams-insights-on-sustainability-and-the-environment/ (accessed Feb. 05, 2023).
4. **Investment Promotion Agency Qatar,** "Circular Economy Policy Paper," 2022. [Online]. Available: www.invest.qa
5. **Qatar General Secretariat for Development Planning,** "Qatar National Vision 2030," 2008. www.gco.gov.qa/en/aboutqatar/national-vision2030 (accessed Feb. 05, 2023).
6. **Qatar Ministry of Development Planning and Statistics,** "Qatar Second National Development Strategy 2018~2022," 2018. Accessed: Jan. 25, 2023. [Online]. Available: https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Documents/NDS2Final.pdf
7. **UN World Tourism Organisation,** "Tourism and Culture Synergies," 2019. doi: 10.18111/9789284418978.

الكتاب الرئيسيون
لورنا ريتشي، جلوبال كاونسل
أليكس أماتو، إرثنا
أليس براون، جلوبال كاونسل
ربى حناوي، إرثنا
هنريتا ميتكالف، جلوبال كاونسل
هيرا فاطمة، جلوبال كاونسل

إرثنا
earthna
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

جلوبال كاونسل

نبذة عن مركز "إرثنا"

"إرثنا" مركز غير ربحي ينصب تركيزه على بحوث السياسات والمناصرة، أنشئ تحت مظلة مؤسسة قطر بهدف نشر الوعي والتأثير على السياسات المتعلقة بالاستدامة محلياً ودولياً.

يجمع المركز بين الخبرة الفنية والبحثية والاستشارات السياسية والمناصرة بهدف تشكيل مجتمع من الخبراء التقنيين والبحثيين، والعاملين في القطاع الحكومي، وصانعي السياسات، وصنّاع القرار، والشركات، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمجتمع المدني لبناء مستقبل أكثر استدامةً وتجدداً.

ويدير مركز "إرثنا" برامج في تخصصات متعددة في مجالات المناخات الحارة، والمدن المستدامة، والطاقة المستدامة، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانات المدينة التعليمية في مؤسسة قطر كقاعدة اختبار للتقنيات والممارسات المستدامة.

كما يركّز المركز على تطوير أدوات وحلول وسياسات لتحسين حياة الناس في بيئة طبيعية، ويقدم رسالة أمل ويتخذ خطوات مؤثرة للمحافظة على الموروث من خلال العمل يداً بيد مع المجتمع على إيجاد وتصميم حلول توظّف الموارد بالشكل الأمثل وتأخذ بعين الاعتبار الثقافة المحلية.

لمزيد من المعلومات حول إرثنا، يرجى زيارة: www.earthna.qa

www.global-counsel.com